ارتفاع أسعار اللحوم.. والمتهم مجهول!

د. مصطفى فايز

من وراء ظاهرة الزيادة المستمرة فى أسعار اللحوم؟ لا يكاد يمر شهر إلا وترتفع أسعار اللحوم بدون أى مبرر.. الكل يلقى بالتهمة على الآخر. الجزارون يشيرون بأصابع الاتهام إلى المنتجين والمربين الذين يلقون بدورهم التهمة على منتجى الأعلاف. ووزارة التجارة تقف حائرة وتحاول تحقيق الاستقرار فى الأسعار عن طريق السماح بالاستيراد لسد الفجوة بين الإنتاج والاستهلاك.. فى النهاية المواطن هو الضحية أيًا كانت اسباب الارتفاع المستمر للأسعار.. فهيا بنا نبحث عن المتهم الحقيقى فى هذه القضية التى تهم كل بيت مصرى.

رأى أكبر مسئول عن تنمية الثروة الحيوانية

الدكتور توفيق شلبى (رئيس قطاع تنمية الثروة الحيوانية بوزارة

❑ رئيس قطاع تنمية الثروة الحيوانية بوزارة الزراعة: الإنتاج المحلى يغطى ٦٠٪ من احتياجاتنا.. ولا يمكننا التوسع الأفقى بسبب ثبات مساحة الرقعة الزراعية

❑ رئيس قطاع التجارة الداخلية بوزارة التجارة: توقف مشروع البتلو أثر بشدة على أسعار اللحوم.. ونحن نواجه الأزمة بخفض جمارك اللحوم المستوردة

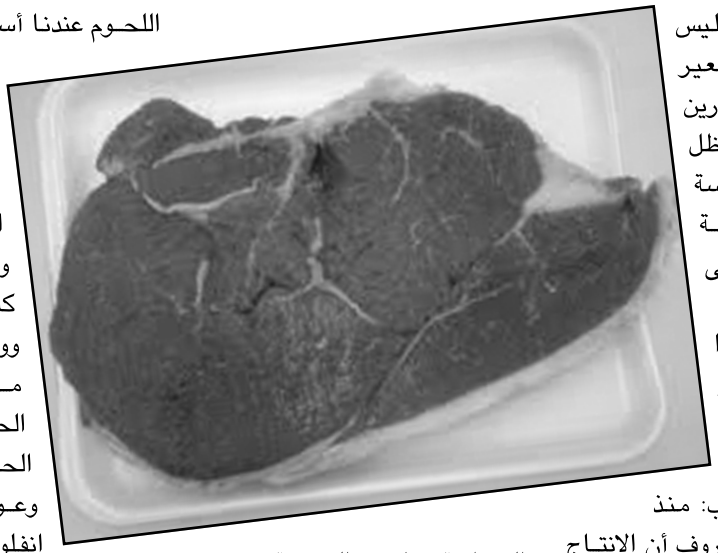

الزراعة) يقول: ليس دورنا التدخل لتسعير اللحوم لدى الجزارين لأننا نعيش فى ظل اقتصاد حر وسياسة عرض وطلب وآلية سوق هى التى تحدد السعر.

■ سألته: لماذا لايوجد استثمار جاد لتنمية الثروة الحيوانية؟

■■ فأجاب: منذ سنوات طويلة معروف أن الإنتاج المحلى من اللحوم لا يغطى الطلب وأنه يمثل ٦٠٪ فقط ويتم استيراد ٤٠٪ من اللحوم لتغطية احتياجاتنا؛ لثبات مساحة الرقعة الزراعية وعدم وجود المراعى ومحدودية الأرض الزراعية.. إذن التوسع الأفقى غير ممكن والبديل هو التوسع الرأسى من خلال: زيادة الإنتاجية من الوحدة الحيوانية، ومنح قروض للمربين بفوائد بسيطة لتمويل مشروع البتلو فى صورته الجديدة وتشجيع تربيته لعدم ذبحه فى سن صغيرة حتى يعطى إنتاجًا أكثر.

رأى أكبر مسئول فى الطب البيطرى

■ وأسأل الدكتور حسن شفيق (رئيس الهيئة العامة للخدمات البيطرية: ما دور الهيئة فى هذه القصة؟

■ فيقول سيادته: ليس لنا علاقة بكميات اللحوم المعروضة فى الأسواق وأسعارها.. نحن نفتح المجازر للذبح ومسئوليتنا الجودة والصلاحية وإعطاء موافقات لمن يرغب فى الاستيراد ونطمئن على صلاحية ما يستورده من لحوم للاستهلاك الآدمى. أما قصة منافذ طرح اللحوم البلدية فهى مسئولية المحليات ووزارة التجارة.

رأى مسئول التجارة والصناعة

ويقول اللواء محمد أبو شادى (رئيس قطاع التجارة الداخلية بوزارة التجارة والصناعة): أزمة اللحوم عندنا أسبابها معروفة واهمها: زيادة الطلب الذى لا يتناسب مع إنتاجنا من الثروة الحيوانية، وعدم وجود أعلاف كافية، وذبح البتلو، ووجود أمراض متوطنة فى الحيوانات مثل الحمى القلاعية، وعوامل أخرى منها إنفلونزا الطيور التى ضربت الثروة الداجنة فى مقتل وأثرت على هذه الصناعة ورفعت أسعار اللحوم البيضاء وكان البديل أمام المستهلك هو اللحوم الحمراء فارتفعت أسعارها.

وفى رأيى أن توقف مشروع البتلو أثّر بشدة فكان أثناء وجوده يمد الأسواق بكميات كبيرة من اللحوم.

ووزارة التجارة لها استراتيجية لتحقيق التوازن الكمى والسعرى فى الأسواق تتمثل فى تشجيع الاستيراد وفتحنا بالفعل أسواقًا جديدة فى أفريقيا نستورد منها مثل إثيوبيا والسودان وجيبوتى، بالإضافة للاسواق التقليدية التى

❑ رئيس شعبة الجزارين بالغرفة التجارية: نقص الإنتاج المحلى من اللحوم ومشكلات قطاع الدواجن.. هما السبب الرئيس للمشكلة

❑ مستوردو الأعلاف: اعتمادنا على الاستيراد بشكل كبير أدى إلى ارتفاع الأسعار.. ويبقى الحل فى الاهتمام بصناعة الأعلاف المحلية

نستورد منها وهى البرازيل والهند والأرجنتين، وتسعى وزارة التجارة لخفض الجمارك على اللحوم المستوردة أو ربما لإلغائها تمامًا.

ويتم طرح هذه اللحوم المستوردة فى المجمعات الاستهلاكية (النيل والأهرام) ومن خلال الشركة المصرية للحوم والدواجن (التعاون الاستهلاكى) بمجموع ٣٦٠٠ منفذ على مستوى الجمهورية. وهى لا تستهدف الربح بل تقدم خدمة من خلال إعطائها حصصًا من اللحوم المستوردة واللحوم البلدية.

وبالنسبة للحوم الإثيوبية هناك خط جوى لاستيراد اللحوم المذبوحة، بالإضافة لاستيراد عجول يتم ذبحها فى مصر تُطرح فى المجمعات بسعر ٣٠ جنيهًا للكيلو.

رأى الجزارين

ويلخص محمد وهبة (رئيس شعبة الجزارين بالغرفة التجارية) مشكلة ارتفاع أسعار اللحوم فى نقص الإنتاج المحلى فيقول: لا يوجد استثمار حقيقى فى الإنتاج الحيوانى، وهناك نقص متزايد فى الإنتاج المحلى من اللحوم، وتعتمد الدولة فى حلها للمشكلة على الاستيراد وهذا خطأ كبير لأن اللحوم المستوردة لها مشاكلها ويجب الاعتماد على أنفسنا وارتفاع الأسعار يضر بالمستهلك والجزار حيث تنكمش المبيعات وتنخفض القدرة الشرائية. ولا نستطيع تجاهل مشكلة الدواجن وتأثيرها على ارتفاع أسعار اللحوم حتى فى الريف لأن المستهلك عندما تزيد أسعار الطيور يتجه للحوم.

والجزار آخر حلقة فى تداول اللحوم، ولابد من اتخاذ خطوة إيجابية من وزارة الزراعة لزيادة الإنتاج الحيوانى بدلا من الاعتماد على الاستيراد.

رأى المسئول عن استيراد الأعلاف

والسؤال الآن: ماذا عن رأى مستوردى الأعلاف؟

يقول ناصر حسن (مستورد أعلاف): نقوم باستيراد مكونات الأعلاف وتصنيعها محليًا، وهذه المكونات هى الذرة والصويا والمركزات، وطبعًا أسعار الذرة والصويا تتفاوت ارتفاعًا وانخفاضًا بالبورصة العالمية ولا يوجد سعر ثابت؛ لأننا مستوردون.

والمنتج وصاحب المزرعة يحسبها حسبة اقتصادية بالورقة والقلم.. يبيع عند عمر ووزن معين لأنها لو قعدت سوف تقف عليه بخسارة ستحتاج لأعلاف ومصاريف وتزيد التكلفة وسعر بيعها ثابت فالأفضل له أن يبيعها قبل أن تصل للوزن الذى تكون الزيادة فيه غير مربحة بحيث تزيد جرامات ويحتاج لعلف بسعر أكبر أو ما يعرف بمعامل التحويل. فالمربى يحسب تكلفة التسمين فى مقابل ما ترميه من لحم ويحسب الفرق بين الاثنين ويبيعها أو يذبحها عند الوزن الذى يحقق له المكسب.

نعود لقصة مكونات الأعلاف، فنحن نعتمد فى استيرادها على أمريكا وتمثل من ٧٥٪ إلى ٨٠٪ من استيراد فول الصويا والذرة منها والباقى من الأرجنتين ورومانيا وروسيا وأوكرانيا.

وعن صناعة الأعلاف محليًا يقول الدكتور صلاح بسيونى (مستورد أعلاف): يوجد الآن مصنعان رئيسيان لتصنيع الأعلاف محليًا أحدهما مغلق وبه عملية صيانة وبالتالى الثانى لا يغطى الإنتاج وهناك نقص فى المعروض من الأعلاف المحلية.

العام الماضى تم استيراد ٣٠٠ الف طن أعلاف وقد أثر هذا الكم على الإنتاج المحلى، وعلى مستوى الأسعار كان سعر طن الصويا العام الماضى ٢٦٠٠ جنيه ارتفع بعد الأزمة العالمية إلى ٢٩٠٠ جنيه.

عزيز القارئ: ما رأيك الآن؟ هل توصلت إلى الجانى؟